



في دائرة الضوء إدارة المخاطر

تشهد بيئة المخاطر في العالم تغييرات مستمرة وتزداد تعقيدا. ويحتاج الصندوق، لكي يعمل بفعالية ويفي بالتزاماته تجاه السكان الريفيين الفقراء، إلى أن يكون قادرا على إدارة تلك المخاطر بفعالية. وتُمثل إدارة المخاطر عملية مستمرة، واتخذنا في عام 2022 عدة خطوات لتعزيز قدرتنا على تحديد المخاطر الجارية والناشئة وتقديرها ورصدها. وقمنا في إطار ذلك باتخاذ إجراءات مناسبة لحماية أنفسنا في السياقات العالمية اليوم وغدا.

وفي عام 2022، ركزت وظيفة إدارة المخاطر في الصندوق على عدة أولويات شملت تعزيز سياساته وأدواته، وتحسين جودة البيانات، وتقوية الشراكات مع الشركاء الرئيسيين في مجال إدارة المخاطر العالمية - مثل وكالات إصدار التصنيفات وكبار موظفي إدارة المخاطر في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وقمنا أيضا بإعطاء الأولوية لتحسين الاتصالات والتوعية بشأن إدارة المخاطر داخل الصندوق وخارجه.

ومن منظور أكثر ارتباطا بالنشاط اليومي، يركز مكتب إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق على تنفيذ أدواته وعملياته المصممة خصيصا للتعامل مع المخاطر في المسائل التي قد يواجه فيها الصندوق مخاطر مالية أو تشغيلية أو متصلة بتنفيذ البرامج أو المخاطر الاستراتيجية أو المخاطر المتعلقة بالسمعة أو غيرها من المخاطر الناشئة.

وبصفة عامة، ساهم ذلك في تحسين درجة إدراج إدارة المخاطر في اتخاذ القرارات المؤسسية على النحو الذي أقرته وكالة S&P Global Ratings في تقرير التصنيف الخاص بنا الذي أكد تصنيفنا في الفئة AA+.

ويشمل ذلك تحليل المسائل المتصلة بالمخاطر الناشئة في الدورة التشغيلية العادية للصندوق، والإبلاغ عن نتائج التقديرات، وتقديم آراء مستقلة ثم في نهاية المطاف إصدار إرشادات بشأن التخفيف من المخاطر والقيام بأنشطة الرصد والإبلاغ.

وعززنا بصورة أعم اعتماد المنظمة على أطر إدارة المخاطر المؤسسية والإقبال على المخاطر، وحسن ذلك الاهتمام بالإقبال على المخاطر وتحملها وإدارتها، وأكد دعم التنفيذ والمواءمة مع الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

ويمثل وضع إرشادات للتوقيع الإلكتروني الأساسي والرقمي الآمن طريقة أخرى لحماية الصندوق من الجريمة المالية والمخاطر الأخرى. وتتيح هذه الإرشادات لموظفي الصندوق تحديد الوقت الذي يستخدمون فيه التوقيع الإلكتروني الأساسي أو التوقيع الرقمي الآمن أو التوقيع الحبري، تبعاً لمستوى المخاطر.

وبالإضافة إلى الحد من خطر الجريمة المالية، يحسّن ذلك أمن المعلومات ويزيد من الكفاءة في أساليب تسير الأعمال في الصندوق، ولا سيما مع تحولنا إلى نموذج عمل لا مركزي.

وتدعم وظيفة الرقابة في الصندوق أيضا المكاتب الإقليمية والقطرية في التخفيف من مختلف المخاطر الناشئة عن اللامركزية. وفي عام 2022، زارت شعبة المراقب المالي المكتب القطري للصندوق في تركيا وانتهت من إجراء أكثر من 10 بعثات أخرى في جميع أنحاء العالم وفرت من خلالها أدوات رقمية ومشورة بشأن التفويض بالصلاحية والتدريب، والدعم لتحسين السلامة المالية لمكاتب الصندوق على نطاق العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، يُركز مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق على الحصول على ضمانات بشأن تنفيذ المكتب اللامركزي وامتثاله للقواعد والإجراءات الواجبة التطبيق، فضلا عن جودة الإشراف الائتماني في المشروعات التي يمولها الصندوق. وتُساهم وظيفة المراجعة الداخلية في عملية اللامركزية من خلال الاستعراض المستمر لمختلف أنواع المكاتب - تقدير مسائل من قبيل التفويض بالصلاحية، والتسلسل الإداري، ومراقبة الميزانية، وإنشاء المكاتب، واستمرارية العمل، والتدريب، والسفر، والتعاقد مع الخبراء الاستشاريين، والأمن. وتدعم وظيفة المراجعة الداخلية أيضا إدارة المخاطر في سياق اللامركزية من خلال استعراض الإشراف على الإدارة المالية والتوريد في المشروعات والكفاءة في البرامج القطرية وإنشاء المكاتب اللامركزية والتفويض بالصلاحية لها.

وفيما يتعلق بالإدارة المالية، بدأ استخدام صرف الأموال القائم على التقارير باستخدام التقارير المالية المؤقتة في جميع المشروعات الاستثمارية الممولة من الصندوق. وتعيد هذه التدابير توازن الإشراف الائتماني والضوابط الداخلية في جميع عمليات صرف الأموال والإشراف ومراجعة حسابات المشروعات. وستوفر التقارير بيانات بعد تحليلها لاستخدامها في تقدير مخاطر الإدارة المالية وستوفر أدوات رصد مشتركة داخليا وخارجيا على حد سواء.

وقام الصندوق أيضا في عام 2022، بعد إنشاء وحدة الجريمة المالية، بإطلاق حل حاسوبي معزز للتعامل مع الجريمة المالية وفقا للمعايير المتبعة في هذا المجال. وتفحص هذه الأداة جميع الملفات الرئيسية للبايعين المتعاملين مع الصندوق وشركائه باستخدام أكثر من ملياري قيد من البيانات المسجلة في قواعد بيانات شركة LexisNexis. وأدخلنا أيضا إجراءات صارمة لمكافحة الجريمة المالية، وتوثق هذه الإجراءات كيفية قيام الصندوق عمليا - وأليا - بالتحري عن الجريمة المالية (غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو مخالفة الجزاءات) يوميا. وقدمنا تدريباً متخصصاً في مجال الجريمة المالية وخصوصية البيانات الشخصية إلى 180 موظفاً على نطاق العالم. ونتيجة لهذا العمل، أصبح الصندوق وكالة الأمم المتحدة الأولى التي تُطبق سياسة وإجراءات لمكافحة الجريمة المالية.